الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨: الطريق الى الأمام

كانون الأول ٢٠١٧

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4
المقدمة 6
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: خلفية عن بعض المعلومات 7
حالة الأردن: الواقع الحالي وتحليل سيناريوهات للتحسن 9
ماذا سيحصل لترتيب الأردن والبعد عن القيمة الأمثل لو تبنى الأردن السيناريو التحسيني الأول؟ 15
مجال التحسين 18
المراجع 20

1. الملخص التنفيذي

يقدم مشروع ممارسة أنشطة الأعمال والذي أطلقه البنك الدولي عام 2002، مقاييس موضوعية لأنظمة الأعمال وانفاذها في 190 اقتصاد حول العالم. "ومن خلال تجميع البيانات الكمية يُشجِّع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على التنافس من أجل زيادة كفاءة التشريعات والإجراءات، ويُقدِّم معايير قابلة للقياس والإصلاح، ويُعّد مصدرا يستقي منه واضعو السياسات والأكاديميون والصحفيون والباحثون من القطاع الخاص وغيرهم من الجهات المهتمة بمناخ الأعمال في كل اقتصاد" (البنك الدولي).

وبالإضافة إلى ترتيب الدول، يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الى ما يسمى بـ"البعد عن القيمة الأمثل (100)"، ويقيس هذا المقياس الفجوة بين الأداء الحالي للدولة وأفضل الممارسات في جميع المؤشرات الفرعية، والبالغ عددها 41 مؤشراً والمندرجة تحت المؤشرات العشرة الرئيسية. وتتراوح قيمة هذا المقياس ما بين الصفر والمائة حيث أن قيمة الصفر تعني الأسوأ والمائة الأفضل.

تم إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 في تشرين الأول 2017، حيث صنف التقرير الأردن 103 من أصل 190 دولة، كما كان "البعد عن القيمة الأمثل" يساوي 60.58 كما هو مشار أدناه، وتبوأت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأعلى ضمن الدول العربية (المرتبة 21) تلها البحرين (66) وثم المغرب (69). ومن النتائج المشجعة أن الأردن حقق أفضل تحسن في "البعد عن القيمة الأمثل" بعد المملكة العربية السعودية حيث تحسن بمقدار 2.38.

الجدول 1: ترتيب بعض الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018

الاقتصاد	الترتيب (1-190) 2018	البعد عن القيمة الأمثل 2017 (100-0)	البعد عن القيمة الأمثل 2018 (100-0)	عدد الإجراءات الإصلاحية 2017	عدد الإجراءات الإصلاحية 2018
الإمارات العربية المتحدة	21	76.86	78.73	5	4
البحرين	66	68.12	68.13	3	0
المغرب	69	67.94	67.91	5	2
عمان	71	67.12	67.20	2	1
قطر	83	64.25	64.86	2	2
تونس	88	63.78	63.58	1	0
السعودية	92	59.58	62.50	2	6
الكويت	96	59.71	61.23	1	2
الأردن	103	58.20	60.58	2	1
مصر	128	56.12	56.22	2	1
لبنان	133	54.77	54.67	0	0
الجزائر	166	46.72	46.71	4	0

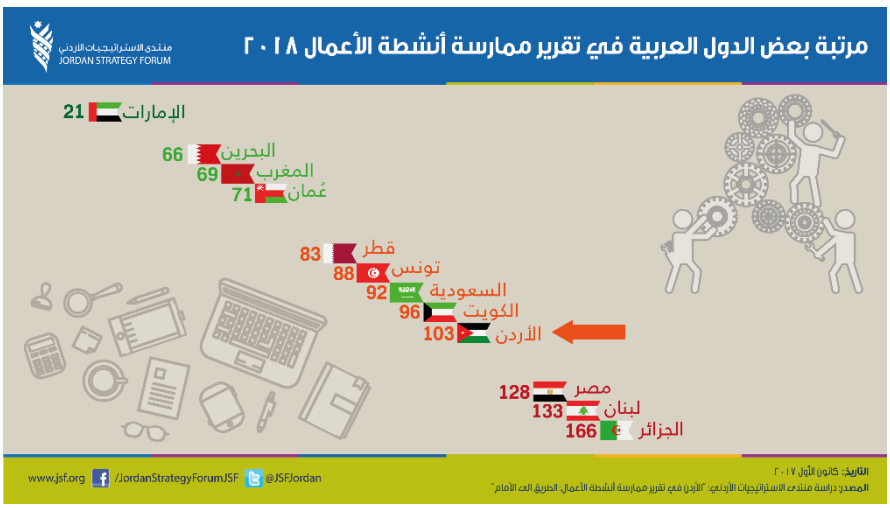

الشكل 1: التغير في البعد عن القيمة الأمثل (2017 - 2018)

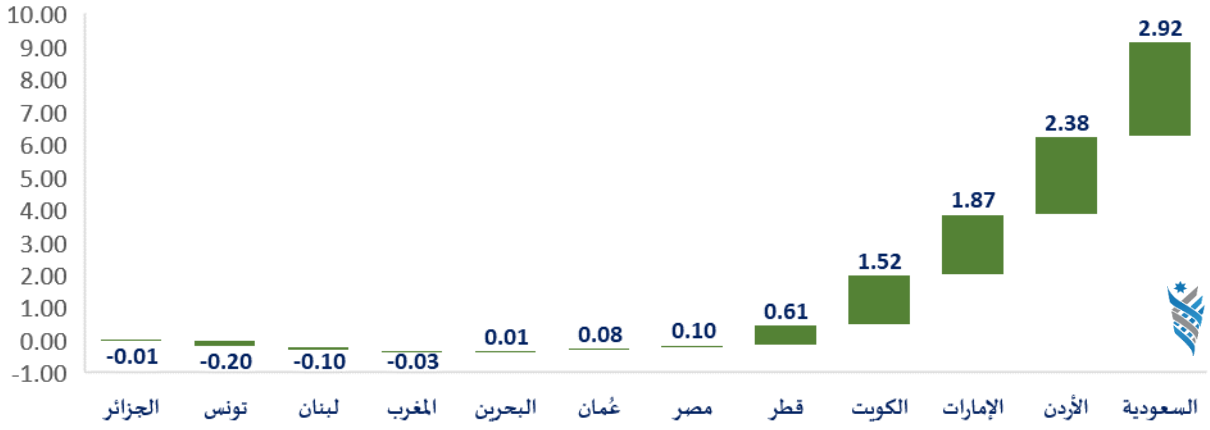

بالمجمل، مرتبة الأردن والبعد عن القيمة الأمثل قد تحسنا في تقرير 2018، ولكن لا يزال هناك مجال للكثير من التحسين والارتقاء بالتشريعات والإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال والبدء بها في الأردن. وفي هذا السياق، تهدف هذه الورقة الى تحليل واقع الأردن من حيث الترتيب العام (والبعد عن القيمة الأمثل) والترتيب في كل من المؤشرات الرئيسية. والأهم من ذلك، في هذه الورقة، سوف يتم احتساب مدى تحسن ترتيب الأردن إذا ما تم العمل على تحسين بعض المؤشرات الفرعية الأساسية. من أهم التوصيات التي تم التوصل اليها ما يلي:

1. على مستوى الترتيب العام، إذا ما تم العمل على تحسين عدد محدود من الاجراءات مثل البدء في الأعمال، وتكلفة استخراج تراخيص البناء، وتكلفة تسجيل العقار، وعدد مرات دفع الضرائب، ومؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة، ونوعية ومؤشر القضاء، ومعدل الاسترداد من حالات الإعسار ومؤشر تسوية حالات الاعسار، سيؤدي الى رفع مرتبة الأردن من 103 إلى 78.
2. هناك مجال واسع لتحسين موقع الأردن على مستوى المؤشرات الفرعية، على سبيل المثال، إذا انخفض عدد دفعات الضريبة من 25 مرة الى 15 مرة في العام الواحد، فان ترتيب الأردن سيتحسن من 103 الى 98. وبالمثل، إذا تحسن مؤشر الحقوق القانونية من صفر إلى 2 (1.7 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) سيتحسن ترتيب الأردن ليصبح 95.
3. يخلص تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى بعض من التوصيات المحددة والتي تشمل، على سبيل المثال، تقليل الوقت للامتثال بردیات ضريبة المبيعات، والوقت لإكمال تدقيق حسابات الشركات. وغيرها التي ستمكن الأردن من تحسين بيئة الأعمال.

وبحسب البنك الدولي فإن **"أثر تحسين أنظمة الأعمال على النمو الاقتصادي يعتبر قوياً جدا، فالانتقال من الربع الأول من أسوأ الدول إلى الربع الرابع من أفضل 25% من الدول يؤدي إلى زيادة سنوية بالنمو الاقتصادي بما يعادل 2.3 نقطة مئوية " (البنك الدولي).**

وبطبيعة الحال، إن جميع أصحاب المصلحة في الأردن يريدون للاقتصاد الوطني أن يحقق نمواً حقيقياً وقوياً ومستقراً، ومن السبل التي سوف تعزز هذا الهدف العام هو النظر وبعمق في كل مؤشر من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، وحيثما أمكن، العمل على الإصلاحات اللازمة.

2. المقدمة

يقوم البنك الدولي بنشر "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" منذ العام 2003. وفي السنوات الأخيرة أصبح هذا التقرير مصدراً موثوقاً للعديد من أصحاب المصلحة بما فيهم الباحثين الأكاديميين والمراكز الفكرية وصناع السياسات وغيرهم. في الواقع، تم بذل جهود واسعة النطاق لتقييم كيفية تأثير البيئة التنظيمية للأعمال التجارية (ممارسة أنشطة الأعمال)، وذلك من خلال عدد من المؤشرات مثل: عدد الشركات الناشئة، وإنتاجية الشركات، والنمو الاقتصادي الحقيقي، ومستويات العمالة، والتجارة (الواردات والصادرات)، والاستثمارات (المحلية والأجنبية)، وحجم الاقتصاد غير الرسمي.

تم نشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأول في عام 2003، وتضمن على ما مجموعه 5 مؤشرات و133 دولة. أما تقرير عام 2018 فقد شمل ما مجموعه 190 اقتصادا و10 مؤشرات، وما يحدد ترتيب الدولة على المؤشر هو متوسط هذه المؤشرات وهي كل من البدء في الأعمال، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وانفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

وبالإضافة إلى ترتيب الدول، يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الى ما يسمى "البعد عن القيمة الأمثل (100)"، ويقيس هذا المقياس الفجوة بين الأداء الحالي للدولة وأفضل الممارسات في جميع المؤشرات الفرعية، والبالغ عددها 41 مؤشراً والمندرجة تحت المؤشرات العشرة الرئيسية. وتتراوح قيمة هذا المقياس ما بين الصفر والمائة حيث أن قيمة الصفر تعني الأسوأ والمائة الأفضل.

وفي سياق الأهمية الاقتصادية للبيئة التنظيمية للأعمال، يمكن أن يؤدي "ارتفاع تكاليف بدء التشغيل" إلى انخفاض الإنتاجية الإجمالية. وعلى وجه التحديد، من المرجح أن تستمر الشركات القائمة في العمل على الرغم من ضعف الانتاجية نظراً لعدم وجود منافسة تذكر من الشركات الجديدة الأكثر إنتاجية " (تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018). كذلك، فان "أثر تحسين أنظمة الأعمال على النمو الاقتصادي يعتبر قوياً جداً، فالانتقال من الربع الأول من أسوأ الدول إلى الربع الرابع من أفضل 25% من الدول يؤدي إلى زيادة سنوية بالنمو الاقتصادي بما يعادل 2.3 نقطة مئوية " (البنك الدولي).

تم إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 في تشرين أول من العام 2017. وقد صنف التقرير الأردن 103 من أصل 190 دولة وببعد **عن القيمة الأمثل** يساوي 60.58. ولوضع هذه الأرقام في سياقها، من المفيد أن نلاحظ أن معدل ترتيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ 115 وببعد **عن القيمة الأمثل** يساوي 56.72 نقطة. ومن المفيد أيضا ملاحظة أن سهولة ممارسة الأعمال في الأردن قد تحسنت في الترتيب (من 118 في تقرير 2017 إلى 103 في تقرير 2018) وفي **البعد عن القيمة الأمثل** (من 57.30 لتقرير 2017 الى 60.58 لتقرير 2018).

تهدف هذه الورقة التحليلية الى الاشارة الى واقع الأردن في التصنيف العالمي بشكل عام، وفي **البعد عن القيمة الأمثل**. والأهم من ذلك، في هذه الورقة، يوفر منتدى الاستراتيجيات الأردني تحليلاً لبعض من السيناريوهات. بمعنى آخر، سوف يتم احتساب كيف يتغير ترتيب الأردن (**والبعد عن القيمة الأمثل**) بعد اجراء بعض من التحسينات في بعض المؤشرات الفرعية. وبالطبع، يعتبر هذا الأمر هاماً لأنه يتيح الفرصة لأصحاب المصلحة في الأردن لتحديد المؤشرات التي لها أكبر أثر على درجة (ترتيب) الأردن وعلى **البعد عن القيمة الأمثل**، وبالتالي إذا تحسنت، سوف تتحسن أيضا بيئة الأعمال في الأردن وتشجع على بدء الأعمال والاستثمارات الجديدة.

يتم تنظيم باقي هذه الورقة على النحو التالي. يقدم القسم الثاني بعض المعلومات الأساسية حول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ويبحث القسم الثالث في وضع الأردن الراهن من حيث ممارسة الأعمال كما يقدم بعض السيناريوهات، بينما يقدم القسم الأخير ملاحظات ختامية.

3.تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: خلفية عن بعض المعلومات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 10 مجموعات من المؤشرات لقياس مختلف جوانب تنظيم الأعمال وإنفاذها عبر 190 اقتصاداً. وهذه المؤشرات موضحة أدناه (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،2018).

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اجراءات البدء في الأعمال، والحصول على التراخيص، والحصول على الائتمان، والتعامل مع العمليات اليومية، والعمل في بيئة أعمال آمنة. وبطبيعة الحال، لكل من هذه الأنشطة مؤشرات وتدابير كمية خاصة بها (الجدول 2).

الجدول 2: المؤشرات الرئيسية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

المؤشر	ما الذي يقاس؟
البدء في الأعمال	الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبدء بشركة ذات مسؤولية محدودة.
التعامل مع تصاريح البناء	الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال جميع الإجراءات لبناء مستودع، وآليات مراقبة الجودة والسلامة في نظام السماح للبناء.
الحصول على الكهرباء	الإجراءات والوقت والتكلفة للحصول على الاتصال بشبكة الكهرباء، وموثوقية إمدادات الكهرباء وشفافية التعريفات الجمركية
تسجيل الملكية	الإجراءات والوقت والتكلفة لتسجيل الممتلكات وجودة نظام إدارة الأراضي.
الحصول على الائتمان	قوانين الضمان المنقول ونظم المعلومات الائتمانية.
حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية	تتعلق بحقوق المستثمرين أصحاب حصص الأقلية بالعقود مع آخرين وبحوكمة الشركات.
دفع الضرائب	عدد مرات دفع الضريبة وتكلفتها، ومعدل الضريبة واجمالي الضرائب التي تدفعها المؤسسة، والوقت المقدر لإتمام دفع جميع الضرائب وتسوية الضريبة بعد تقديم الملف الضريبي.
التجارة عبر الحدود	الوقت والتكلفة للتصدير والاستيراد.
إنفاذ العقود	الوقت والتكلفة لحل النزاع التجاري ونوعية الإجراءات القضائية
تسوية حالات الاعسار	الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد في حالات الاعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار.

واستناداً إلى هذه المجموعة من المؤشرات، تصنف الاقتصادات حسب الترتيب (سهولة ممارسة الأعمال) والبعد عن القيمة الأمثل كما عرفناها في المقدمة.

ويتراوح ترتيب أنشطة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ما بين 1 و190. "ويتحدد ترتيب ال 190 اقتصاداً ببعد كل منها عن القيمة الأمثل مقربة إلى قسمين عشريين" (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2018). ويتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدداً من الأبعاد البيئية التنظيمية التي تواجهها الشركات المحلية، والتي توفر تدابير كمية للعشرة مؤشرات المذكورة في (الجدول 2).

بالنسبة إلى الأبعاد البيئة التنظيمية العشرة المذكورة أعلاه، من المفيد ملاحظة أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس عددا من خصائص تنظيم سوق العمل وهذه الخصائص لا تستخدم في ترتيب الاقتصادات. إضافة إلى ذلك، من الضروري ملاحظة أنه هناك العديد من الأمور الأخرى والسياسات التي تؤثر على بيئة الأعمال في أي اقتصاد ولكنها غير مدرجة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتشمل هذه الأمور، على سبيل المثال، النظام المالي، ونوعية القوى العاملة، ومستوى الفساد، وحجم السوق، وغيرها.

ومن هنا، من المهم التأكيد على أنه وبالرغم من أهمية استخدام تقرير ممارسة الأعمال لتوجيه هذا الاقتصاد أو ذلك لتحسين جوانب عديدة في ممارسة الأعمال، إلا أن ذلك ليس كافياً، وأن العديد من الامور الأخرى تحتاج إلى زيادة وتحسين.

"تم تصميم منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لتكون وسيلة قابلة للتكرار بسهولة لقياس جوانب محددة من تنظيم الأعمال. وينبغي فهم مزاياها ومحدداتها عند استخدام البيانات "(تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2018). وترد هذه المزايا والقيود في الجدول 3.

الجدول 3: المزايا والمحددات في منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الخاصية	المزايا	المحددات
استخدام سيناريوهات محددة	تجعل البيانات قابلة للمقارنة عبر الاقتصادات وتجعل المنهجية شفافة.	نطاق البيانات محدود، ولا يمكن متابعة الإصلاحات التنظيمية إلا في المجالات المقاسة بصورة منتظمة.
التركيز على أكبر مدينة في الأعمال	تقلل من نطاق تكلفة تجميع البيانات وتجعلها قابلة للمقارنة	التركيز على أكبر مدينة في الأعمال يجعل البيانات ممثلة للواقع لاسيما في حال وجود اختلافات في بيئة الأعمال بين مختلف المناطق.
التركيز على القطاع المحلي والرسمي	تحافظ على الاهتمام بالقطاع الرسمي -حيث تكون الأنظمة ذات صلة والشركات الأكثر إنتاجاً.	عدم التركيز على القطاع المحلي غير الرسمي والشركات الأجنبية لأنها تواجه مجموعة مختلفة من القيود.
الاعتماد على اجابات الخبراء	الاعتماد على اجابة الخبراء يضمن أن تعكس البيانات معرفة من لديهم الخبرة في إجراء المعاملات المراد قياسها.	المؤشرات أقل قدرة على التقاط التباين في الخبرات بين رجال الأعمال.
التركيز على القانون	يجعل المؤشرات قابلة للتنفيذ -لأن القانون هو ما يمكن لصانعي السياسات تغييره.	في حالة عدم وجود امتثال منهجي للقانون، لن تحقق التغييرات التنظيمية النتائج الكاملة المرجوة.

4.حالة الأردن: الواقع الحالي وتحليل سيناريوهات للتحسسن

جاءت مرتبة الأردن 103 من أصل 190 دولة مع " البعد عن القيمة الأمثل" مساوياً لـ 60.58. وتظهر الأرقام في الشكل (2) ترتيب الأردن و"البعد عن القيمة الأمثل" وتغيرها في 2018/2017 للمؤشرات العشرة المنشورة.

وتظهر النتائج الى أن أدنى ترتيب حصل عليه الأردن كان في مؤشر الحصول على الائتمان (159)، وفي حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية (146). إلا أن هذا لا يعني أن ترتيب الأردن في تسوية حالات الإعسار وغيره من المؤشرات مشجعاً.

إن ترتيب الأردن المنخفض في الحصول على الائتمان، على سبيل المثال، انعكس أيضاً على " البعد عن القيمة الأمثل" لهذا المقياس والذي يساوي 25.0، وهذا يدل على أن الأردن يحتاج إلى قطع شوط طويل للوصول إلى 100 في هذا المجال! وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأردن شهد أكبر تحسن في هذا الإجراء خلال الفترة 2018/2017 (من 0 إلى +25.0).

وفي هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أيضاً أن " البعد عن القيمة الأمثل" في أداء دفع الضرائب، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار شهدت تحسناً. إلا أن " البعد عن القيمة الأمثل" تراجع في كل من البدء في الأعمال، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والتعامل مع تصاريح البناء (الشكل 3).

ونسبة الى الشكلين 2 و 3، تشير الجداول (13-4) الى الدرجات التي حصل عليها الأردن في المؤشرات العشرة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير هذه الجداول الدرجات المقابلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع. حيث يمكننا واستنادا إلى هذه الجداول، إبراز الملاحظات التالية:

الشكل 2: ترتيب الأردن في المؤشرات الرئيسية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 (1 - 190 دولة)

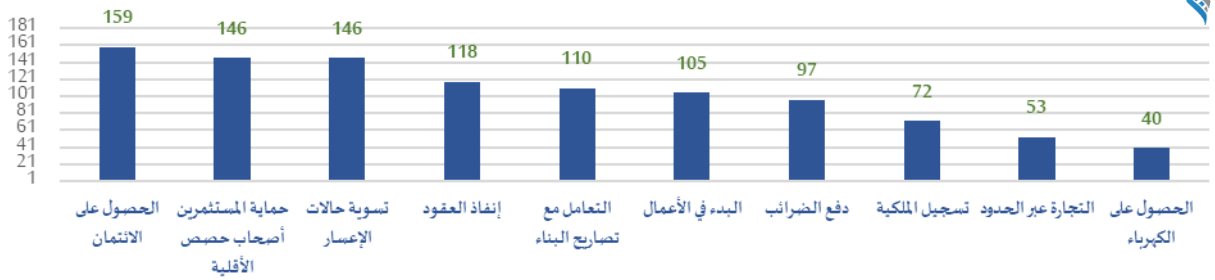

الشكل 3: ترتيب الأردن في "البعد عن القيمة الأمثل" في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 (1-190 دولة)

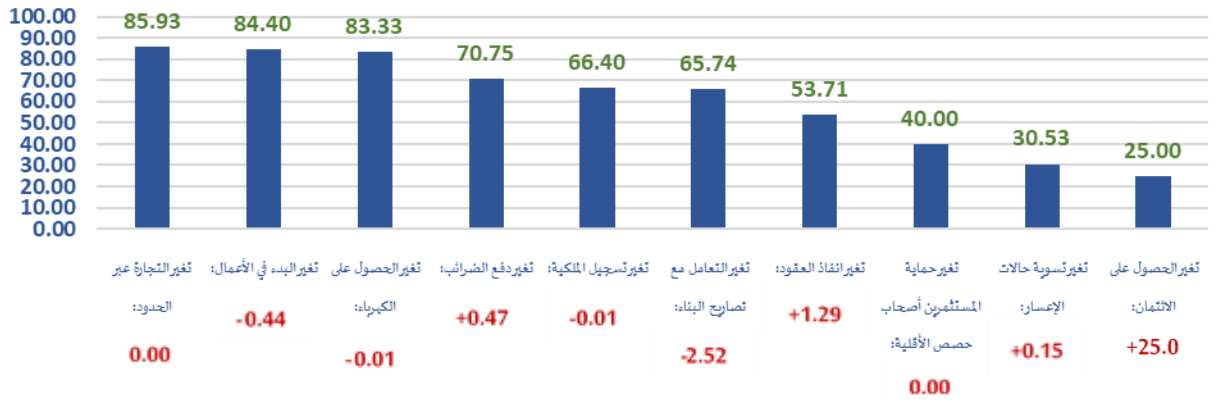

4.1 البدء في الأعمال

فيما يتعلق بمؤشر "البدء في الأعمال"، يشير الجدول (4) الى نتيجة الأردن، ومتوسط نتيجة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومتوسط نتيجة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، ويعتبر الأردن الأكثر ضعفاً نسبياً في تكلفة الاجراءات، فقيمة هذا المؤشر الفرعي تساوي 24.2٪ من معدل دخل الفرد. وفي حين أن درجة الأردن في كل من عدد ووقت الاجراءات (لكل من الرجال والنساء) أفضل مما هي عليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من الواضح أن الوسط الحسابي لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو الأفضل.

جدول 4: البدء في الأعمال

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
عدد الاجراءات (رجال)	7	7.7	4.9
الوقت – عدد الأيام (رجال)	12	18.6	8.5
التكلفة – نسبة الى دخل الفرد (رجال)	24.2	18.7	3.1
عدد الاجراءات (نساء)	8	8.4	4.9
الوقت – عدد الأيام (نساء)	13	19.3	8.5
التكلفة – نسبة الى دخل الفرد (نساء)	24.2	18.7	3.1
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع	0.1	9.9	8.7

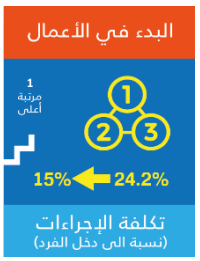

ونظرا لارتفاع تكلفة الإجراءات نسبياً، يجدر بنا أن نسأل السؤال التالي: ماذا سيحدث لترتيب الأردن والبعد عن القيمة الأمثل لو تحسن هذا المؤشر الفرعي؟

من الواضح أن ترتيب الأردن والبعد عن القيمة الأمثل سوف يتحسنان. على سبيل المثال، إذا انخفضت تكلفة (رجال ونساء) بالبدء في الأعمال من 24.2٪ من دخل الفرد إلى 15٪، فإن ترتيب الأردن في هذا المؤشر سوف يتحسن من 105 إلى 92.

فيما يلي ثلاثة سيناريوهات للتحسين وأثرها على ترتيب الأردن.

سيناريوهات تكلفة "البدء في الأعمال"	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
24.2إلى15	105إلى92	84.40إلى85.55
24.2إلى10	105إلى89	84.40إلى86.17
24.2إلى5	105إلى86	84.40إلى86.80

4.2 التعامل مع تصاريح البناء

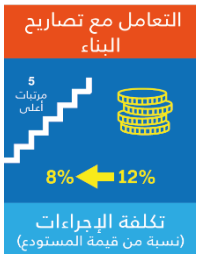

عند التعامل مع تصاريح البناء (جدول 5)، من الواضح أن الأردن غير قادر على المنافسة على الاطلاق لأن تكلفة الاجراءات (كنسبة من قيمة المستودع أو البناء) والحصول على إذن البناء تعادل 12٪ من قيمة البناء وهذه النسبة أعلى بكثير من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4.3٪).

جدول 5: التعامل مع تصاريح البناء

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
عدد الإجراءات	15.0	16.2	12.5
الوقت بالأيام	62.0	132.1	154.6
التكلفة (كنسبة من قيمة المستودع)	12.0	4.3	1.6
مؤشر مراقبة جودة البناء (15-0)	11.0	11.8	11.4

مرة أخرى، وعلى افتراض تخفيض تكلفة هذه الإجراءات، سوف يتحسن ترتيب الأردن والبعد عن القيمة الأمثل كما هو مبين أدناه.

التكلفة (كنسبة من قيمة المستودع)	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
12.0إلى8.0	110إلى72	65.74إلى70.74
12.0إلى5.0	110إلى44	65.74إلى74.49
12.0إلى3.0	110إلى30	65.74إلى76.99

4.3 الحصول على الكهرباء

وفيما يتعلق بالحصول على الكهرباء، نرى أن الأردن يقف جيداً نسبياً من حيث المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر. في الواقع، وعلى سبيل المثال، في حين يستغرق الحصول على اتصال دائم بالكهرباء 79 يوماً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن الرقم في الأردن هو 55 يوماً. وبطبيعة الحال، حيثما كان ذلك ممكناً، هناك ما يبرر إدخال تحسينات على المؤشرات الفرعية للحصول على الكهرباء. ولكن، ليس هناك ما يستدعي القيام بتحليل سيناريوهات لهذه المسألة.

جدول 6: الحصول على الكهرباء

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الوقت (بالأيام)	55.0	81.4	79.1
التكلفة (كنسبة من الدخل لكل فرد)	384.1	780.3	63.0
عدد الإجراءات	5.0	4.8	4.7
موثوقية العرض والشفافية لمؤشر التعرفة (0-8)	7.0	4.2	7.4

4.4 تسجيل الملكية

فيما يتعلق بتسجيل الملكية، يبين الجدول 7 أن مرتبة الأردن والبعد عن القيمة الأمثل بحاجة إلى تحسين في المؤشر الفرعي لتكلفة تسجيل العقار. في الواقع، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه في عام 2010، تم العمل على تسهيل تسجيل العقار في الأردن من خلال تخفيض رسوم نقل الملكية، ومع ذلك، من الواضح أن هذا المؤشر الفرعي يحتاج إلى تحسين إضافي.

جدول 7: تسجيل الملكية

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
عدد الإجراءات	6.0	5.7	4.6
الوقت (بالأيام)	17.0	30.3	22.3
التكلفة تسجيل العقار (نسبة من قيمة العقار)	9.0	6.0	4.2
جودة مؤشر إدارة الأراضي (0-30)	22.5	13.4	22.7

وعلى افتراض أن تكلفة تسجيل العقار انخفضت من 9.0٪ من قيمة العقار إلى 6٪ و4٪، على سبيل المثال، فإن مرتبة الأردن والبعد عن القيمة الأمثل سوف يتحسنان في هذا المؤشر الفرعي كما هو مبين أدناه.

تكلفة تسجيل العقار	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
9إلى6	72إلى60	66.40إلى71.42
9إلى4	72إلى45	66.40إلى74.75

4.5 الحصول على الائتمان

صنف الأردن في الحصول على الائتمان في المرتبة 159 من أصل 190 دولة. وبالمثل، فإن البعد عن القيمة الأمثل لهذا المؤشر منخفض نسبياً (25). وتعتبر هذه القيم غير مشجعة، ويرجع السبب في ذلك إلى العلامة (صفر) التي رصدت لنتيجة قوة مؤشر الحقوق القانونية. وبالمثل، فإن مؤشر المعلومات الائتمانية (عمق معلومات الائتمان وتغطية سجل الائتمان وتغطية مكتب الائتمان) ضعيف نسبياً (الجدول 8). وفي هذا السياق، تجدر الاشارة إلى أنه في عام 2011، قام الأردن بتحسين نظام معلومات الائتمان من خلال وضع إطار تنظيمي لإنشاء مكتب ائتمان خاص، وكذلك خفض سقف القروض التي يجب أن تسجل في سجل الائتمان العام. وبالإضافة إلى ذلك، قام الأردن بتحسين إمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية عن طريق إنشاء مكتب ائتماني جديد مما أدى الى تحسين مرتبة الأردن في المؤشر العام لسنة 2018.

جدول 8: الحصول على الائتمان

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
نتيجة قوة مؤشر الحقوق القانونية (0-12)	0.0	1.7	6.0
مؤشر عمق معلومات الائتمان (0-8)	5.0	4.8	6.6
تغطية سجل الائتمان (نسبة البالغين)	2.2	14.0	18.3
تغطية مكتب الائتمان (نسبة البالغين)	15.3	14.2	63.7

ونظراً لترتيب الأردن الضعيف نسبياً في الحصول على الائتمان، فإننا نرى ضرورة تحسين هذا المؤشر لما له من تأثير كبير على الترتيب وعلى البعد عن القيمة الأمثل. وفي الواقع، فإن تحسين نتيجة قوة مؤشر الحقوق القانونية من 0 إلى 4 (قريب من الوسط الحسابي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) من شأنه أن يحسن ترتيب الأردن من 159 إلى 105. وبالمثل، فإن البعد عن القيمة الأمثل لهذا المحور سيزداد من 25 إلى 45.

نتيجة قوة مؤشر الحقوق القانونية	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 0 إلى 2	159إلى133	25إلى35
من 0 إلى 4	159إلى105	25إلى45
من 0 إلى 6	159إلى77	25إلى55

4.6 حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية

وفيما يتعلق بحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية، تظهر نتائج البنك الدولي أن ترتيب الأردن كان ضعيفاً في كل من مؤشر دعوى المساهمين (الحصول على الوثائق الداخلية والأدلة التي يمكن الحصول عليها أثناء المحاكمة وتخصيص النفقات القانونية)، ومؤشر حقوق المساهمين (الحقوق والدور الذي يلعبه المستثمرون أصحاب حصص الأقلية في القرارات الرئيسية للشركات) (الجدول 9)، كما أن قيم المؤشرات الفرعية منخفضة نسبياً.

جدول 9: حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مؤشر نطاق الافصاح (0-10)	5.0	4.2	5.2
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الادارة (0-10)	4.0	4.6	5.6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بالدعاوى (0-10)	2.0	4.0	7.4
مؤشر حقوق المساهمين (0-10)	2.0	4.7	6.3
مؤشر مدى الملكية والادارة (0-10)	5.0	4.2	5.2
مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-10)	7.0	5.2	7.3

ونعرض أدناه ما يحدث لترتيب الأردن والبعد عن القيمة الأمثل فيما إذا تحسنت كل من هاتين القيمتين. على سبيل المثال، إذا ارتفع مؤشر دعوى المساهمين من 2 إلى 4، فإن مرتبة الأردن في حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية ستتحسن من 146 إلى 132، وسيرتفع البعد عن القيمة الأمثل من 40 إلى 43.3.

مؤشر دعوى المساهمين	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 2 إلى 4	146إلى132	40إلى43.3
من 2 إلى 6	146إلى124	40إلى46.7

مؤشر حقوق المساهمين	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 2 إلى 4	146إلى132	40إلى43.3
من 2 إلى 6	146إلى124	40إلى46.7

4.7 دفع الضرائب

يسجل هذا المؤشر الضرائب والمساهمات الإلزامية الأخرى التي يتعين على الشركة دفعها أو حجبها. اضافة إلى ذلك، يقيس هذا المؤشر العبء الإداري في دفع الضرائب والمساهمات. وتشير القيم الواردة في الجدول 10 إلى أن الشركة متوسطة الحجم في الأردن تدفع الضرائب بما يعادل 25 مرة في السنة، وتستغرق هذه المرات حوالي 128 ساعة لإنجازها. تعتبر هذه التدابير على ما يرام "نسبياً" ومع ذلك، من حيث مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة (ما يحدث بعد قيام إحدى الشركات بدفع الضرائب مثل التعامل مع رديات الضرائب، ومراجعة الحسابات الضريبية والطعون الضريبية الإدارية)، فإن درجة الأردن تعتبر ضعيفة.

جدول 10: دفع الضرائب

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
عدد الدفعات بالسنة	25.00	17.90	10.90
الوقت (عدد الساعات بالسنة)	128.50	203.40	160.70
إجمالي الضريبة ومعدل المساهمة (كنسبة من الربح)	28.10	32.60	40.10
مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة (0-100)	34.69	50.56	83.45

ما يلي هو عرض لتحليل بعض السيناريوهات لكل من المؤشر الفرعي لـ"عدد الدفعات" والمؤشر الفرعي "ما بعد تسليم ملف الضريبة"، وإذا جعلنا قيمة مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة مساوياً لمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف يتحسن ترتيب الأردن في هذا المؤشر من 97 إلى 79 وفي البعد عن القيمة الأمثل من 70.75 إلى 74.92!

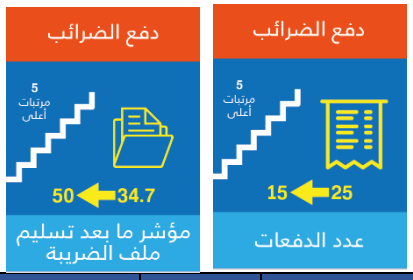

مؤشر عدد الدفعات	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 25 إلى 15	97إلى77	70.75إلى74.92
من 25 إلى 10	97إلى65	70.75إلى77.0

مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 34.7 إلى 50	97إلى79	70.75إلى74.58
من 34.7 إلى 60	97إلى64	70.75إلى77.08
من 34.7 إلى 70	97إلى50	70.75إلى79.58

4.8 التجارة عبر الحدود

تعتبر مرتبة الأردن في مؤشر التجارة عبر الحدود جيدة نسبياً (الجدول 11)، فالترتيب والبعد عن القيمة الأمثل للأداء يساويان 53 و85.93 على التوالي. وفي حين أن المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، تعكس درجات جيدة في فيما يتعلق بالتصدير، فإن جانب الواردات من التجارة الدولية يحتاج إلى بعض التحسين. على سبيل المثال، يعادل الوقت اللازم لإنجاز الوثائق المطلوبة لعملية الاستيراد 55 ساعة وهذا أعلى بكثير من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (3.5 ساعات).

جدول 11: التجارة عبر الحدود

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الوقت (ساعة) المستغرق للإفراج الجمركي (صادرات)	38	62.6	127.7
تكلفة (دولار) الافراج الجمركي (صادرات)	131	464.4	149.9
وقت (ساعة) الامتثال للشروط ومتطلبات الوثائق (صادرات)	6	74.3	2.4
تكلفة (دولار) الامتثال للشروط ومتطلبات الوثائق (صادرات)	16	243.6	35.4
الوقت (ساعة) المستغرق للإفراج الجمركي (واردات)	79	112.3	8.7
تكلفة (دولار) الافراج الجمركي (واردات)	181	540.7	111.6
وقت (ساعة) الامتثال للشروط ومتطلبات الوثائق (واردات)	55	94.5	3.5
تكلفة (دولار) الامتثال للشروط ومتطلبات الوثائق (واردات)	30	266.2	25.6

ولتحليل بعض السيناريوهات، سوف نركز على جانب الاستيراد من المعادلة فقط. ومرة أخرى، واستناداً إلى المشار اليه أدناه، يمكن تحقيق بعض التحسينات الهامة إذا تحسنت تدابير امتثال الواردات.

الوقت (ساعة) المستغرق للإفراج الجمركي (واردات)	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 79 ساعات إلى 50 ساعات	53إلى48	85.93إلى87.22
من 79 ساعات إلى30	53إلى47	85.93إلى88.12

وقت (ساعة) الامتثال للشروط ومتطلبات الوثائق (واردات)	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 55 ساعة إلى 40 ساعة	53إلى49	85.93إلى86.70
من 55 ساعة إلى 20 ساعة	53إلى47	85.93إلى87.75

4.9 إنفاذ العقود

يتم تقييم " البعد عن القيمة الأمثل" لمؤشر انفاذ العقود من الوقت (بالأيام) والتكلفة ونوعية واجراءات القضاء فيما يتعلق بإنفاذ العقود. ومع البعد عن القيمة الأمثل الذي يساوي 53.71، فإن ترتيب الأردن في هذا المؤشر يساوي 118. من الواضح وجود مجال لتحسين هذا المؤشر، وتشير النتائج الواردة في الجدول أدناه إلى أن واقع الأردن يمكن أن يتحسن فيما يتعلق بالوقت والتكلفة ومؤشر نوعية الاجراءات القضائية.

جدول 12: إنفاذ العقود

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الوقت (أيام)	642	638.5	577.8
التكلفة نسبة إلى المطالبة	31.2	24.4	21.5
مؤشر نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	7	5.9	11

ويبين تحليل السيناريوهات التالي مدى التحسن في مرتبة الأردن في هذا المؤشر وفي البعد عن القيمة الأمثل إذا ما تم إجراء بعض التحسينات في المؤشرات الفرعية لإنفاذ العقود.

إنفاذ العقود (بالأيام)	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 642 يوم إلى 600 يوم	107إلى118	53.71إلى54.85
من 642 يوم إلى 550 يوم	97إلى118	53.71إلى56.22

إنفاذ العقود (التكلفة)	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 31.2 إلى25	98إلى118	53.71إلى56.03
من 31.2 إلى20	93إلى118	53.71إلى57.91

مؤشر نوعية الاجراءات القضائية	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 7 إلى10	78إلى118	53.71إلى59.26

4.10 تسوية حالات الإعسار

يقيم هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمة لتسوية حالات الإعسار، ويرد في الجدول 13 المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر. من الواضح أن معدل الاسترداد (مقدار التعويض بالسنتات على كل دولار في تسوية حالة الإعسار) منخفض نسبة الى متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالمثل، فإن قوة مؤشر إطار الإعسار منخفضة أيضاً.

جدول 13: تسوية حالات الإعسار

المؤشرات الفرعية	الأردن	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
معدل الاسترداد بالسنتات على كل دولار	27.7	25.5	71.2
قوة مؤشر إطار الإعسار (0-16)	5	5.4	12.1

وإذا ما تمكن الأردن من زيادة معدل الاسترداد وقوة مؤشر إطار الإعسار وجعلها أقرب إلى الوسط الحسابي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الترتيب وقيمة البعد عن القيمة الأمثل ستتحسن بدرجة كبيرة.

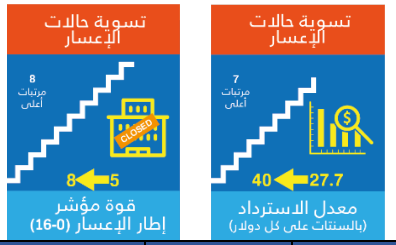

معدل الاسترداد	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 27.7 إلى40.0	123إلى146	30.53إلى37.15
من 27.7 إلى60.0	77إلى146	30.35إلى47.92

قوة مؤشر إطار الإعسار (0-16)	الترتيب	البعد عن القيمة الأمثل
من 5 إلى8	107إلى146	30.53إلى39.91
من 5 إلى12	66إلى146	30.35إلى52.41

5. ماذا سيحصل لترتيب الأردن والبعد عن القيمة الأمثل لو تبنى الأردن السيناريو التحسيني الأول؟

إذا ما اتبع الأردن السيناريو التحسيني الأول الذي ورد في القسم الرابع من هذا التقرير، فإن مرتبة الأردن ستتحسن كما هو مبين أدناه:

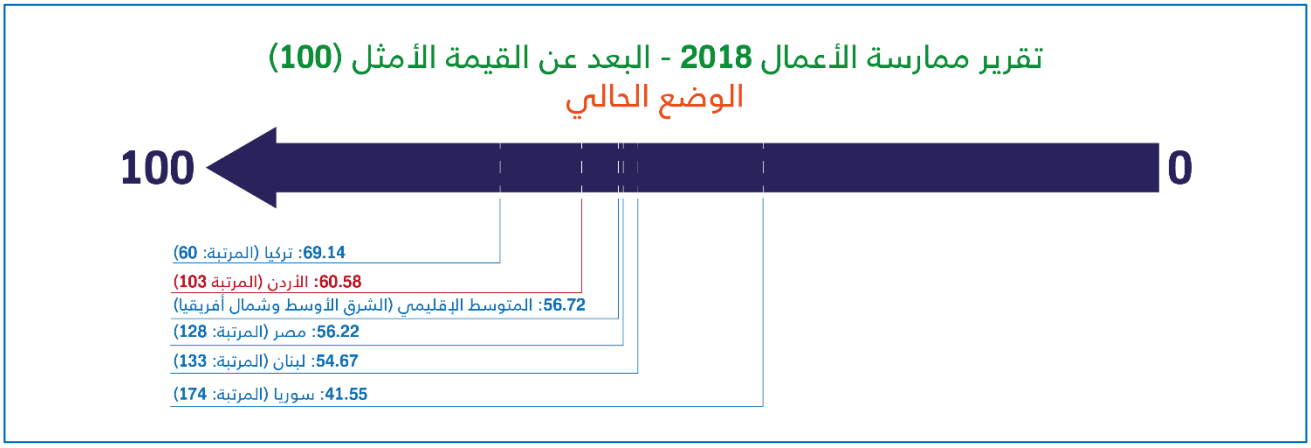

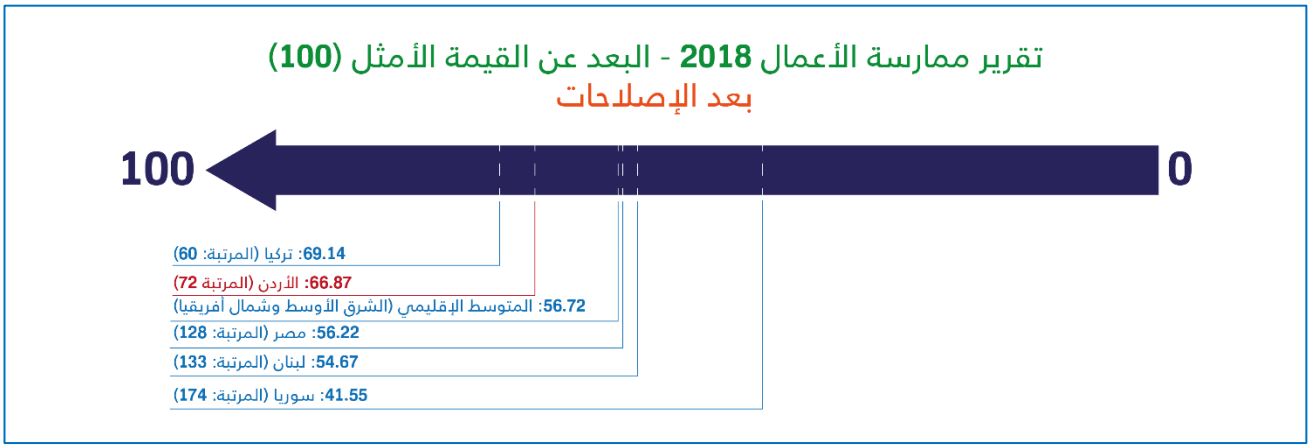

وكما هو متوقع، تأتي النتائج مشجعة. بالطبع، فان ترتيب الأردن سيتحسن في المتوسط من 103 إلى 72. وبالمثل، سيرتفع البعد عن القيمة الأمثل من 60.58 إلى 66.87. وهذا ما سيحدث بافتراض أن باقي الدول لم تتبنى أية اصلاحات.

بالإضافة إلى التحليل الوارد أعلاه، تم اختيار 9 مؤشرات فرعية لها التأثير الأكبر على ترتيب الأردن

وفي الجدول 14 يتم الإشارة الى القيمة الحالية لهذه المؤشرات للأردن وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والقيم الجديدة لهذه المؤشرات الفرعية للأردن، ومن ثم يتم احتساب الترتيب الجديد للأردن والبعد عن القيمة الأمثل والتي يمكن الوصول إليها في حال التحسين في الإجراءات.

الجدول 14: الترتيب والبعد عن القيمة الأمثل الجديد للأردن

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	الأردن	بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	نتيجة الأردن الجديدة	الترتيب الجديد	البعد عن القيمة الأمثل الجديد
البدء في الأعمال	تكلفة الإجراءات (نسبة إلى دخل الفرد)	24.2%	18.7%	3.1%	15.0%	102	60.69
التعامل مع تصاريح البناء	تكلفة الإجراءات (نسبة من قيمة المستودع)	12%	4.3%	1.6%	8%	98	61.08
تسجيل الملكية	تكلفة تسجيل العقار (نسبة من قيمة العقار)	9.0%	6.0%	4.2%	6%	98	61.08
الحصول على الائتمان	نتيجة قوة مؤشر الحقوق القانونية (0-12)	0	1.7	6.0	2	95	61.58
دفع الضرائب	عدد الدفعات	25	17.9	10.9	15	98	61.0
دفع الضرائب	مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة	34.7	50.56	83.45	50	98	60.96
إنفاذ العقود	مؤشر نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	7	5.9	11	10	99	60.95
تسوية حالات الإعسار	معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)	27.7	25.5	71.2	40	96	61.24
تسوية حالات الإعسار	قوة مؤشر إطار الإعسار (0-16)	5.0	5.4	12.1	8.0	95	61.52

وإذا تحققت جميع مؤشرات العمل الفرعية المذكورة أعلاه، فإن ترتيب الأردن سيتحسن من 103 إلى 78. كذلك، سيتحسن البعد عن القيمة الأمثل من 60.58 إلى 65.65!

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

السيناريوهات لتحسين مرتبة الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

إذا تمكن الأردن من تحسين هذه التسع مؤشرات الفرعية، فإن ترتيب الأردن سيتحسن من 103 إلى 78

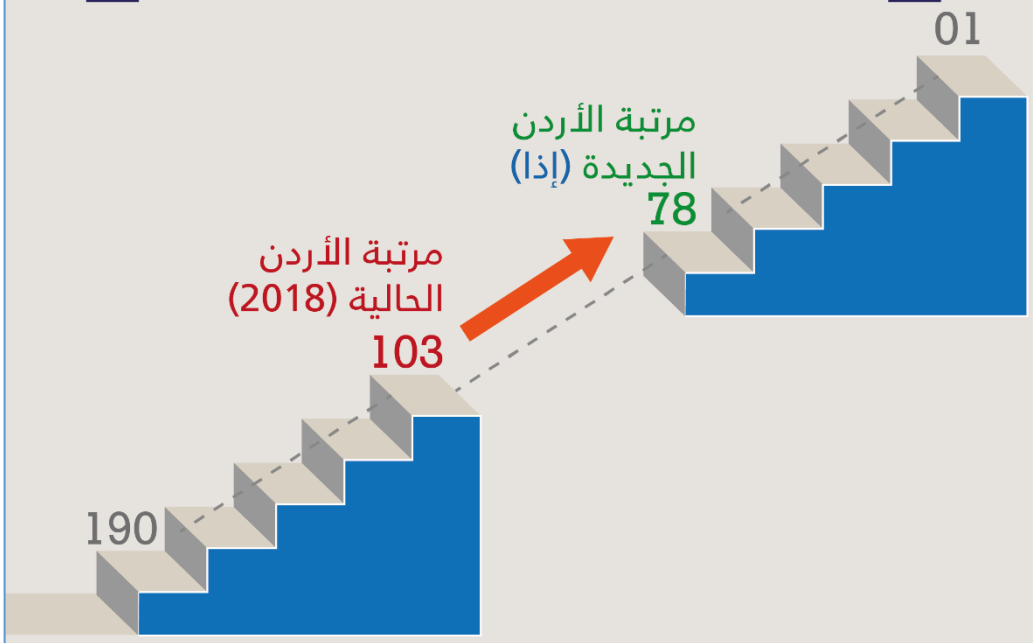

تسع مؤشرات فرعية لها التأثير الأكبر على ترتيب الأردن

البدء في الأعمال	التعامل مع تصاريح البناء	تسجيل الملكية
1 مرتبة أعلى — 15% ← 24.2%	5 مرتبات أعلى — 8% ← 12%	5 مرتبات أعلى — 6% ← 9%
تكلفة الإجراءات (نسبة الى دخل الفرد)	تكلفة الإجراءات (نسبة من قيمة المستودع)	تكلفة تسجيل العقار (نسبة من قيمة العقار)

الحصول على الائتمان	دفع الضرائب	دفع الضرائب
8 مرتبات أعلى — 2 ← 0	5 مرتبات أعلى — 15 ← 25	5 مرتبات أعلى — 50 ← 34.7
نتيجة قوة مؤشر الحقوق القانونية (0-12)	عدد الدفعات	مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة

إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار	تسوية حالات الإعسار
4 مرتبات أعلى — 10 ← 7	7 مرتبات أعلى — 40 ← 27.7	8 مرتبات أعلى — 8 ← 5
مؤشر نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	معدل الاسترداد (بالسنتات على كل دولار)	قوة مؤشر إطار الإعسار (0-16)

التاريخ: كانون الأول ٢٠١٧

المصدر: دراسة منتدى الاستراتيجيات الأردني: "الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: الطريق الى الأمام"

6. مجال التحسين

استنادا إلى المعلومات التي تم عرضها، يسلط منتدى الاستراتيجيات الأردني الضوء في هذا القسم على الأنظمة والإجراءات والرسوم والضرائب وغيرها، والتي تحتاج إلى مراجعة من أجل تحسين وتعزيز بيئة الأعمال في الأردن، والذي سينعكس على الترتيب العام وعلى "البعد عن القيمة الأمثل"، والهدف العام من هذه العملية هو تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن، لما لهما من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وعلى ازدهار الأردنيين.

ويوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بإعادة النظر في جميع البنود المذكورة أدناه وتحسينها حيثما أمكن:

أولاً، تكلفة اجراءات ترخيص شركة محلية ذات مسؤولية محدودة مرتفعة نسبياً. وتشتمل هذه التكلفة على:

تكلفة الإجراءات		
1	رسوم التسجيل	وزارة التجارة والصناعة
2	رسوم الطوابع	
3	رسوم النشر في الجريدة الرسمية	
4	رسوم الحصول على النموذج الموحد من عقد التأسيس والنظام الأساسي	
5	رسوم شهادة التسجيل	
6	رسوم الملف	
7	التسجيل	غرفة التجارة وغرفة الصناعة
8	ترخيص المهنة	بلدية عمان الكبرى

ثانياً، تكلفة التعامل مع تصاريح البناء وتشمل على:

تكلفة التعامل مع تصاريح البناء		
1	نموذج البيع	مديرية الأراضي والمساحة
2	شهادة الملكية	
3	الخريطة المساحية	
4	خريطة تقسيم المنطقة	إدارة تسجيل الأراضي
5	رسالة عدم الاعتراض على نموذج البيع الرسمي	
6	رسوم إجراء جلسة البيع	

ثالثاً، تكلفة تسجيل العقار وتشمل على:

تكلفة تسجيل العقار	
1	رخصة فحص التربة
2	الموافقة على تصميم المشروع
3	ترخيص البناء
4	مهندس معتمد لفحص البناء
5	المياه والصرف الصحي
6	رسوم إجراء جلسة البيع

رابعاً، قوة مؤشر الحقوق القانونية، ويشمل هذه المؤشر على عدد من العوامل، بما فيها، على سبيل المثال:

قوة مؤشر الحقوق القانونية	
1	هل يتم الدفع للدائنين المضمونين أولا (أي قبل سداد الضرائب ومستحقات الموظفين) في حالة إعسار المدين؟
2	هل هناك سجل ضمانات مركزي جيوغرافي موحد لكافة أنواع الموجودات المنقولة ولكل من الكيانات الفردية وغير المدمجة ويسمح البحث فيه حسب اسم المدين؟

خامساً، دفع الضرائب، وتشتمل على:

دفع الضرائب	
1	مساهمة الضمان الاجتماعي (12)
2	ضريبة دخل الشركات (1)
3	ضريبة الملكية (1)
4	وضريبة المركبات (1)
5	ضريبة البلدية (1)
6	ضريبة الوقود (1)
7	ضريبة المبيعات (6)
8	الطوابع (1)

سادساً، مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة، ويشتمل على

مؤشر ما بعد تسليم ملف الضريبة	
1	وقت الامتثال لضريبة المبيعات
2	وقت الحصول على ضريبة المبيعات
3	وقت استكمال التدقيق في ضريبة الدخل على الشركات.

سابعاً، نوعية الإجراءات القضائية، وتشتمل على عدد من الأمور، بما فيها، على سبيل المثال:

نوعية الإجراءات القضائية	
1	هل توجد محكمة تجارية متخصصة فقط للنظر في القضايا التجارية؟
2	هل هناك قوانين تنظم الحد الأقصى لحالات التأجيل أو استمرارية الدعوى؟
3	هل هناك تصنيف للمقرضين لأغراض التصويت على اعادة تنظيم الشركة؟
4	في حالات تسوية الإعسار، هل يشارك الدائنون في تعيين ممثل الاعسار أو يوافقون عليه؟
5	في حالات تسوية الإعسار، هل يطلب من الدائنين الموافقة على بيع حصة مهمة من اصول المقترض؟
6	في حالات تسوية الإعسار، هل يحق للمقرض أن يطلب معلومات من ممثل الإعسار؟

ثامناً، يسجل معدل الاسترداد بالسنتات على كل دولار الذي يستعيده الدائنون المكفولون بضمان من خلال:

معدل الاسترداد بالسنتات على كل دولار	
1	إجراءات إعادة التنظيم القضائية
2	التصفية أو إنفاذ الديون

وبطبيعة الحال، هذا المعدل يعتمد على الوقت والتكلفة والنتيجة.

أخيراً، قوة مؤشر إطار الإعسار. وتشمل هذه المسائل على العديد من الأمور ومنها:

قوة مؤشر إطار الإعسار	
1	هل يتيح إطار الإعسار استمرار العقود التي تزود المدين بالمنتجات والخدمات الأساسية؟
2	هل ينص إطار الإعسار على إمكانية حصول المدين على الائتمان بعد بدء إجراءات الإعسار؟
3	إمكانية الحصول على اثنين من التقارير التالية: (1) تقرير حول فترة انهاء القضية، (2) تقرير حول معدل انهاء القضايا (3) عمر القضايا القائمة (4) تقرير حول تطور القضايا.
4	هل حالات التأجيل تعتمد على حالات استثنائية وغير متوقعة فقط؟
5	هل هناك خدمات الكترونية في المحكمة يستطيع المحامون استعمالها؟

أصبح تقرير ممارسة الأعمال تدبيراً عالمياً هاماً له آثار اقتصادية وسياسية هامة. وعلى الصعيد الاقتصادي، تشير الادلة العالمية الى أن أثر سهولة ممارسة الأعمال على النمو الاقتصادي إيجابي. **"إيجاد الوظائف هو أحد المكاسب التحويلية التي يمكن للبلدان والمجتمعات المحلية تحقيقها إذا أُتيح للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر. وإنَّ وجود القواعد العادلة التي تتسم بالكفاءة والشفافية ويُشجِّع عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يسهم في تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد"** (البنك الدولي). وعلى الجانب السياسي، مما لا شك فيه أن المؤشر أصبح مصدراً للمنافسة بين الدول. وبناء على هذه الأبعاد، فمن الطبيعي أن نوصي جميع أصحاب المصلحة في الأردن بالنظر الى كافة المؤشرات الفرعية، واعتماد اصلاحات السياسات والإصلاحات التنظيمية وغيرها لتحسين ترتيب الأردن في هذا المؤشر الهام عالمياً.

المراجع

"Doing Business – Measuring Business Regulations – World Bank Group".

Doing Business 2018 Reforming to Create Jobs, The World Bank.

Doing Business 2018 Reforming to Create Jobs, Micro Data –The World Bank.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦١ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦١ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF